المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول شؤون الاقتصاد الأزرق

بروكسل، 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2015

مسودة الإعلان

إن الوزراء وغيرهم من رؤساء المفوضية، المجتمعين في هذا المؤتمر بهدف تعزيز الاقتصاد الأزرق في منطقة البحر الأبيض المتوسط في بروكسل بتاريخ 17 تشرين الثاني / نوفمبر 2015 برئاسة مشتركة بين وزير النقل في المملكة الأردنية الهاشمية معالي السيد أيمن حتاحت وبين المفوض المكلف بشؤون البيئة والصيد والشؤون البحرية في الاتحاد الأوروبي سعادة السيد كارمينو فيلا،

يستذكرون

- البيان المشترك للقمة من أجل المتوسط المنعقدة في باريس بتاريخ 13 تموز/ يوليو 2008، وبيان مرسيليا في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 2008، والمؤتمرات الوزارية ذات الصلة للاتحاد من أجل المتوسط وأبرزها:
  - المؤتمر الوزاري الأورومتوسطي للبحث والابتكار المنعقد في برشلونة بين الثاني والثالث من نيسان أبريل عام 2012;
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول تعزيز دور المرأة في المجتمع والمنعقد في باريس خلال الحادي عشر والثاني عشر من أيلول سبتمبر عام 2013.
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول النقل والمنعقد في بروكسل يوم 14 تشرين الثاني نوفمبر عام 2013 .
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الطاقة والمنعقد في بروكسل يوم 11 كانون الأول ديسمبر عام 2013 .
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول التعاون الصناعي والمنعقد في بروكسل يوم 19 شباط فبراير عام 2014 .
  - مؤتمر الإعلان الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول البيئة والتغير المناخي المنعقد في أثينا يوم 13 أيار/ مايو 2014 بالاشتراك مع استراتيجية البحر المتوسط للتعليم بهدف تحقيق التنمية المستدامة.;
  - المؤتمر الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الرقمي المنعقد في بروكسل يوم 30 أيلول/سبتمبر عام 2014.
- اتفاقية حماية البيئة البحرية والمناطق الساحلية في المتوسط (اتفاقية برشلونة) وبروتوكولاتها وقراراتها، إضافة لخطة العمل للمتوسط واستراتيجية المتوسط للتنمية المستدامة.
- اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وكذلك الاتفاقيات الدولية الأخرى ذات الصلة والقانون الدولي العرفي، المتعلقة بالأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك الحفظ والاستخدام المستدام للمحيطات ومواردها.
- مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة، وأجندة التنمية العالمية الجديدة للفترة 2015-2030 والتي تم إقرارها في 26 أيلول / سبتمبر 2015 في نيويورك بعنوان "إحداث التحول في عالمنا: أجندة 2030 للتنمية المستدامة".

آخذين بعين الاعتبار

- نتائج المؤتمرين الثاني عشر والرابع عشر لتسهيل الاستثمار والشراكة الأورومتوسطية (FEMIP) المنعقدين في أثينا في 18 و 19 نيسان/أبريل عام 2013 ونابولي في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2014

ومبادراتهما.

- نتائج مؤتمر أصحاب المصالح في الاتحاد من أجل المتوسط بعنوان "نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق وفرص عمل في البحر الأبيض المتوسط" والمنعقد في أثينا في 27 أيار/مايو 2015.
- استمرار تطبيق استراتيجية الاتحاد الأوروبي حول منطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني التي أقرها ممثلو البلدان المشاركة[1] في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2014.
- عملية مراجعة استراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة.
- عمل الهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط.

ويشددون على حاجة منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى تحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانات الكامنة للاقتصاد الأزرق في سبيل تعزيز النمو وفرص العمل والاستثمار والحدّ من الفقر، مع حماية البحار السليمة وبلورة رؤيةٍ واضحةٍ لتنمية القطاعات البحرية والملاحية على المستوى الوطني ومستوى الحوض البحري.

ويشعرون بالقلق إزاء آثار التنمية الاقتصادية غير المتوازنة، والتفاوت في قدرات البحث والابتكار، وعدم تطابق مهارات القوى العاملة، وبطئ استيعاب التكتلات والشبكات، ومحدودية فرص الحصول على التمويل، واضعين في الحسبان أن هذه القضايا تؤثر في كلّ من القطاعين العام والخاص، وبخاصةٍ المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SME) التي تلعب دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ويدركون:

- الترابط القائم بين الصناعات والأنشطة البشرية والنظم الإيكولوجية المرتكزة على البحر. و
- الحاجة إلى تحسين الاتصال في المنطقة.

ويؤكدون على

- تزايد التحديات البيئية والمناخية التي تواجه المنطقة برمتها، والتي قد تتفاقم بسبب النمو السكاني المتسارع والتحضر جنباً إلى جنب مع الاستخدام غير المستدام للموارد البحرية، **ويقرون** أنه ما لم تعالَج هذه التحديات بالصورة الملائمة، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات كل طرفٍ واحتياجات التنمية لديه، فإنها قد تشكل على نحوٍ متزايدٍ مصدراً لعدم استقرار الظروف المعيشية وإجحافها بحق الأجيال الحالية والمستقبلية في المنطقة.
- الحاجة إلى حماية التراث الطبيعي والثقافي لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وتشجيع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة.
- الحاجة لتمكين جميع بلدان البحر الأبيض المتوسط من التمتع الكامل بمنافع الاقتصاد الأزرق وفقا للقوانين الدولية وبناء على أفضل الممارسات الدولية القائمة.

ويشددون مجدداً على:

- أن ثمة حاجةً إلى البحث والابتكار لمواجهة التحديات الرئيسة في المنطقة وتوفير الحلول المناسبة وخلق فرص عملٍ جديدةٍ في مجال الاقتصاد الأزرق.
- الحاجة إلى اعتماد بيئة عملٍ أكثر وديةً، وتشجيع روح المبادرة والابتكار والمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

[1] تركز هذه الاستراتيجية على النمو الأزرق، ولا سيما في مجال البحوث والابتكارات البحرية، والبيئة والتلوث البحريين، وتربية الأحياء المائية، ومصائد الأسماك، والإدارة البحرية، والسياحة والنقل والمخاوف. إيطاليا، سلوفينيا، كرواتيا، البوسنة والهرسك، صربيا، الجبل الأسود، ألبانيا واليونان.

- أهمية التفاعل بين العلم والسياسة في تعزيز نهوجٍ متعدد التخصصات ووجهات النظر السياسية.

ويسلطون الضوء على

- أهمية التعاون والتنسيق الإقليمي المتماسك والفعال للتعامل مع هذه التحديات.
- أهمية دور الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط في تعزيز التعاون الإقليمي، ودعم التكامل والشراكة وضرورة توفير الدعم الكافي والوسائل اللازمة للأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط لأداء وظيفتها على الوجه الصحيح.

ويقرون على أن برامج التوأمة مع الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالمساعدة التقنية، وتبادل المعلومات والمساعدة التقنية (TAIEX) إضافةً إلى برامج التعاون الدولية والعابرة للحدود (سيما تلك الممولة من قبل الآلية الأوروبية للجوار وصندوق التنمية الإقليمية الأوروبية) وأيّة موارد تمويل أخرى ذات صلة، هي وسيلة هامة لإقامة شراكات تعاون صلبة ومستدامة تثمر عن منفعة متبادلة وتُعزز السياسات والقدرات الوطنية.

وفيما يتعلق بالمزيد من التنمية للاقتصاد الأزرق،

يدرك الوزراء ما يلي:

- أهمية الوصول إلى تعريف متفق عليه للاقتصاد الأزرق، بحيث يمكن أن يشمل، من بين عدة أمور، جملة الأنشطة البشرية التي تعتمد على البحر و/أو التي تقوم على التفاعلات بين البر والبحر في إطار التنمية المستدامة، ولا سيما القطاعات الصناعية والخدمية كتربية الأحياء المائية ومصائد الأسماك والتكنولوجيا الحيوية الزرقاء والسياحة الساحلية والبحرية والنقل البحري وبناء/إصلاح السفن والموانئ وطاقة المحيطات والطاقة المتجددة البحرية بما فيها طاقة الرياح البحرية، والتي تعد من جملة القطاعات البحرية الرئيسة الاقتصادية التقليدية والناشئة في حوض البحر الأبيض المتوسط.
- أن البحار النظيفة والصحية هي عوامل محفزة ومساعدة للاقتصادات الوطنية والإقليمية.
- قدرة خطوط شحن البضائع ونقل الركاب والخطوط الملاحية على تعزيز التجارة وتطوير الأعمال والسياحة في جميع أنحاء حوض البحر الأبيض المتوسط.
- الحاجة إلى ضمان التعريف الواضح للسياسات والإجراءات اللازمة لتعزيز الاقتصادالأزرق بمثابتها أولوياتٍ فضلاً عن عكسها وفق ما يكون مناسباً على الاستراتيجيات الوطنية إضافةً إلى **دعوة** أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط لإجراء الإصلاحاتٍ المحلية اللازمة لخلق بيئةٍ مواتية للاستثمارات. وفي موازاة ذلك، فإن من شأن هذا أن يبعث برسالةٍ واضحةٍ إلى الجهات المانحة الدولية والإقليمية والثنائية إضافةً إلى المؤسسات المالية الدولية (IFIs[2]) والقطاع الخاص حول أهمية مساهمتهم جميعاً، جنباً إلى جنبٍ مع الموارد الوطنية، في دعم الاستثمارات المطلوبة.
- الحاجة لزيادة الموارد المتاحة وتحسينها في سبيل مواجهة التحديات الخاصة بحوض البحر الأبيض المتوسط، فضلاً عن اتباع نهجٍ أكثر استراتيجيةً يشمل العديد من القطاعات إضافةً إلى تخطيط الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد الأزرق، ودعوة المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة ذات الصلة إضافةً إلى المستثمرين من القطاع الخاص إلى المشاركة الكاملة في آليات إعداد المشاريع المستدامة القائمة والجديدة وإلى تطوير أو تعزيز الأدوات المالية الأخرى التي تعدّ ضروريةً لتعزيز تلك المشاريع.

[2] من أمثلتها بنك الاستثمار الأوروبي ومجموعة بنك التنمية الإسلامي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، بنك التعمير الألماني، والبنك الدولي، وشركات التمويل الدولية، إلخ

إن الوزراء **يعيدون التأكيد** على الأهداف القائمة طويلة الأمد بغية تحقيق الإدارة المستدامة للبحر والحصول على بحرٍ أبيض متوسطٍ أنظف بحلول العام 2020 وفق ما اتفقت عليه الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط، وذلك تبعاً لما أعربت عنه اتفاقية برشلونة على وجه الخصوص، وذلك عن طريق:

- ـ تشجيع الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وكفاءة3 استخدام الموارد، والتي تلعب دوراً هاماً في الجهود الرامية إلى الحدّ من النفايات البحرية ولحماية البيئة البحرية واستخدامها بصورةٍ مستدامةٍ من خلال العمل لأجل تحقيق وضعٍ بيئيٍ جيدٍ للمياه البحرية والساحلية، بما في ذلك مبادرة أفق عام 2020 الخاصة بالاتحاد من أجل المتوسط من أجل بحرٍ متوسطٍ أكثر نظافة.
- معالجة التوسع العمراني الساحلي المتزايد في المنطقة والتحديات البيئية وتحديات تغير المناخ ذات الصلة، ولا سيما من خلال مبادرة تمويل المشروعات العمرانية التابعة للاتحاد من أجل المتوسط (UPFI).
- تعزيز تنفيذ مذكرة تفاهم عام 2013 بين أمانة الاتحاد من أجل المتوسط وبين برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة العملية للمتوسط (UNEP/MAP).
- تحسين السلامة البحرية، وفقاً لاتفاقيات المنظمة البحرية الدولية، والقدرة على التعامل مع الكوارث الطبيعية والناجمة عن الإنسان والوقاية من التلوث الصادر عن السفن بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة وضمن الإطار القانوني المتفق عليه ومن خلال المبادرات الإقليمية كالمركز الإقليمي لمكافحة تلوث البحر المتوسط والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية و برنامج السلامة البحرية الثالث[4].

وفيما يتعلق بالاستثمار الأزرق في الأبحاث والتكنولوجيا والابتكار والمعرفة والمهارات،

يقر الوزراء بما يلي:

- الحاجة إلى اغتنام فرص النمو وخلق فرص عملٍ لائقةٍ في الاقتصاد الأزرق عن طريق تعزيز الأبحاث ونقل التكنولوجيا والشراكات الصناعية في جميع أنحاء المنطقة، وتسهيل التواصل بين الكتل البحرية والسعي نحو إيجاد حلولٍ تكنولوجيةٍ جديدةٍ ومنتجاتٍ وخدماتٍ مبتكرة.
- العمل الذي أنجزه بعض الشركاء في تطوير "مبادرة BLUEMED- مبادرة البحث والابتكار من أجل فرص العمل الزرقاء والنمو في منطقة البحر الأبيض المتوسط"[5] ، وبرنامج عمل البحث والابتكار الاستراتيجي التابع لها، وفي تحديد التحديات الرئيسية المشتركة التي تعترض البحث والابتكار البحري في المنطقة.
- الحاجة إلى توفير الدعم القائم على الأدلة المعرفية لصنع القرار السياسي.
- التنفيذ الناجح للمبادرة المتوسطية للتوظيف التابعة للاتحاد من أجل المتوسط (Med4Jobs) في سبيل الارتقاء بإيجاد فرص العمل من خلال توسيع نطاق أفضل الممارسات المحددة في الشاطئ الشمالي

[3] أمثلة عن الإجراءات/ المشاريع الإقليمية: استراتيجية البحر المتوسط للتنمية المستدامة، الإطار الإقليمي للتكيف مع تغير المناخ، خطة العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين قيد الإعداد في سياق برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة العملية للمتوسط (UNEP/MAP)، برنامج SWITCH الخاص بالبحر المتوسط الممول من قبل الإتحاد الأوروبي، مشروع)دعم اعتماد أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين والكفاءة في استخدام الموارد بالبحر الأبيض المتوسط) ReScp وشبكة RECP (الشبكة العالمية من أجل إنتاجٍ أكثر نظافةً وكفاءة).

[4] http://www.emsa.europa.eu/implementation-tasks/training-a-cooperation/safemed-iii.html..

[5] تهدف مبادرة BLUEMED إلى تعزيز الإجراءات المشتركة للبحث والابتكار بما في ذلك تنسيق وتخطيط وبرمجة أولويات البحوث والابتكار ذات الصلة، وتعزيز التكامل بين الصناعات البحثية والدوائر الأكاديمية البحرية والملاحية بغية الارتقاء بالاستثمارات البحثية بالقدر الأقصى على المستوى التجاري وفيما يتعلق بالسياسة العامة على المستويات الإقليمية والوطنية والأوروبية. وقد تم تطوير هذه المبادرة تحت الرئاسة الإيطالية للإتحاد الأوروبي (النصف الثاني من عام 2014) إلى جانب الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي المطلة على البحر المتوسط والبرتغال. وقد قدمت وثيقة الرؤية الخاصة بهذه المبادرة إلى مجلس الإتحاد الأوروبي للتنافسية.

والجنوبي للبحر الأبيض المتوسط والمشاريع المحتملة ذات الصلة وتكرارها وفي سبيل تعزيز المشروعات المحتملة ذات الصلة والمرتبطة بالقطاعات البحرية والملاحية.

- قدرة البيانات والأنظمة والتطبيقات المفتوحة المشتركة ومؤكدة الجودة جنباً إلى جنب مع التقنيات الرقمية على زيادة توفير وصول المستخدمين من القطاعين العام والخاص إلى البيانات وذلك بالتوافق مع الأطر التنظيمية الدولية والوطنية ذات الصلة وذلك لتحفيز الابتكار ودعم الاقتصاد المدار بواسطة البيانات.
- الحاجة إلى تحسين التعليم والتدريب وبناء القدرات والمهارات في المجال البحري وزيادة إمكانات التعاون المتصل بالمعرفة البحرية والملاحية كالعمل الذي أنجزته الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري والأكاديمية الدولية للسلامة والأمن والبيئة البحرية.

يرحب الوزراء بالاقتراح الداعي إلى إدخال شركاء الاتحاد من أجل المتوسط في تطبيق مبادرة BLUEMED المذكورة أعلاه على أساس طوعي ودعم التواصل بين التكتلات البحرية في البحر الأبيض المتوسط.

يدرك الوزراء أهمية دعم بناء القدرات البشرية وتنقل الطلبة والباحثين والعاملين من أجل تعزيز إيجاد فرص العمل الزرقاء. إن إيجاد شبكة/شبكات جديدة و/أو دعم الشبكات القائمة بين المؤسسات التعليمية والتدريبية والبحثية ذات الصلة لتلبية احتياجات المهن البحرية والملاحية سيعود بالفائدة على تطوير مناهج جديدةٍ وبرامج واختصاصاتٍ أكاديمية في الاقتصاد الأزرق، وذلك من قبيل التقنيات الجديدة والأمن البحري وسلامة البحارة، فضلاً عن تعزيز المهارات وفرص العمل في حوض البحر الأبيض المتوسط.

يؤكد الوزراء على أهمية تعزيز التعاون وتبادل أفضل الممارسات بين أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، ويوصون إلى الأمانة العامة لتعزيز التواصل بين مؤسسات التعليم والتدريب البحري.

وفيما يتعلق بالإدارة البحرية:

يقر الوزراء بما يلي:

- العمل المنجز في ظل أطر التعاون والتنسيق القائمة، **والدعوة** إلى المزيد من تعزيز تآزر المشروعات والأنشطة بين أمانة الإتحاد من أجل المتوسط والمفوضية الأوروبية والمنظمة البحرية الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة العملية للمتوسط، والمنظمات التنفيذية الإقليمية الأخرى ذات الصلة والمتفق عليها.
- الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون في مجال الشؤون البحرية من أجل تحسين الإدارة البحرية واستكشاف القيمة المضافة وجدوى الاستراتيجيات البحرية الملائمة، بحيث يشمل ذلك المستوى دون الإقليمي (ولا سيما البناء على العمليات القائمة متعددة الأطراف كحوار مجموعة 5 +5 واتفاقية أغادير واستراتيجية الإتحاد الأوروبي الخاصة بمنطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني).
- الدور الاستشاري الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المعترف بها والمسجلة والشركاء الاجتماعيون والأوساط الأكاديمية والمؤسسات المالية والبحثية والهيئات المحلية والإقليمية والقطاع الخاص وغيرها من أصحاب المصالح في تحقيق أهداف الاقتصاد الأزرق **وإدراك** أن ثمة خطوات ضرورية لتعزيز فرصهم وقدراتهم على المشاركة في عمليات اتخاذ القرار، بما فيها رسم السياسات وتنفيذها ورصدها على النحو الذي تنص عليه السياسات الوطنية.
- أهمية تنفيذ نهج النظام الإيكولوجي في إدارة الموارد البحرية والتحول نحو أنماطٍ أكثر استدامةً للاستهلاك والإنتاج والتي قد تشكل مصدراً للابتكار من أجل البيئة وواجهةً لاقتصادٍ أزرق صديقٍ للبيئة.

يدعو الوزراء إلى تعزيز التنسيق والتعاون في مجال الشؤون البحرية من أجل تحسين الإدارة البحرية وتحقيق بيئةٍ مواتيةٍ للاقتصاد الأزرق في حوض البحر الأبيض المتوسط، ولا سيما عن طريق:

- تكليف أمانة الاتحاد من أجل المتوسط بتعزيز الحوار الإقليمي بشأن الاقتصاد الأزرق المستدام وتنسيق السياسات البحرية عبر القطاعات، وذلك من خلال المنتدى المتفق عليه أدناه حول الاقتصاد الأزرق وغيره من أطر الحوار القائمة ذات الصلة للاتحاد من أجل المتوسط، إلى جانب دعم مشروع الآلية الأوروبية للجوار الجديد ENI حول تعزيز الحوار السياسي الإقليمي بشأن السياسة البحرية المتكاملة والاقتصاد الأزرق، وبالتعاون مع المنظمات الإقليمية المختصة، كبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة العملية للمتوسط، والهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط وغيرها.
- **التوصية** بالسعي لتحقيق التناسق بين السياسات والمبادرات الجارية في مجال الاقتصاد الأزرق.
- **المصادقة على** إنشاء منتدى الاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق[6]، والذي من شأنه أن يجمع بلدان البحر الأبيض المتوسط من أجل تبادل المعلومات والآراء وأفضل الممارسات، وإيجاد التآزر بين المبادرات الحالية، وتوفير مدخلاتٍ تجاه إجراءاتٍ مستقبليةٍ ونهوجٍ محتملة/ استراتيجيات ملاحية تخصّ الحوض البحري ، وذلك دون تكرار المبادرات والهيئات القائمة. وينبغي أن يضطلع هذا المنتدى بمتابعة تنفيذ هذا الإعلان وتقييم التقدم المحرز. وستترأس هذا المنتدى الرئاسة المشتركة للاتحاد من أجل المتوسط بينما ستكون أمانة الاتحاد بمثابةِ أمانةٍ عامةٍ له.
- **التشديد على** أهمية تأسيس آليات مناسبة للتواصل بين أصحاب المصلحة في الاقتصاد الأزرق حول البحر الأبيض المتوسط **وتكليف** الأمانة العامة للاتحاد بمواصلة تطوير مركز المعرفة الافتراضي حول الشؤون البحرية والملاحية استناداً إلى التوجيه والإشراف من قبل المنتدى المذكور والتأكيد كذلك على الحاجة إلى توفير الموارد المناسبة.
- **دعوة** الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط إلى تشجيع وتعزيز التعاون والتنسيق بين الوزارات والهيئات والسلطات المحلية والإقليمية، وبين هيئات القطاع الخاص من خلال **اتخاذ** التدابير المناسبة، وإلى دمج نهوج الشؤون الملاحية المتكاملة والمتناسقة إضافةً إلى أهداف الاقتصاد الأزرق في السياسات القطاعية والهياكل المؤسسية عن طريق **وضع** خطط تنسيقٍ بين الوزارات على المستوى الوطني حسب مقتضى الحال.
- **دعم** تطبيق أدوات السياسات الشاملة، والتي تشمل التخطيط المكاني البحري والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، مع مراعاة التفاعلات المتبادلة بين البر والبحر وذلك من خلال نهجٍ يرتكز على النظام الإيكولوجي ومراعاة أهمية التعجيل ببذل الجهود في سبيل اتخاذ التدابير اللازمة لتطوير شبكةٍ متماسكةٍ وذات إدارة جيدة للمناطق البحرية المحمية من أجل تحقيق أهداف خطة عمل البحر المتوسط.

أخيراً

يدعو الوزراء أمانة الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد من أجل المتوسط إلى مواصلة التعريف بالمشروعات وترويجها بما يتماشى مع الأولويات الإقليمية ذات الصلة، وإلى تعزيز الرؤية والملكية والحصول على التمويل وذلك بالتعاون الوثيق مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بما في ذلك استخدام الأدوات المالية (كدمج آليات المنح والقروض الميسرة)، وتوصية المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة المعنية بأن تولي الاعتبار الواجب إلى مثل هذه المشاريع عند برمجة وإنشاء خطوط البرامج الخاصة بها.

يدعو الوزراء السلطات المعنية إلى تعزيز أوجه التآزر:

[6] عبر البناء على مجموعة العمل القائمة بشأن السياسة البحرية المتكاملة (IMP) في البحر الأبيض المتوسط

- بين مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، كاتفاقية أغادير.
- بين البرامج المتعلقة بالسواحل الشمالية والجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، ولا سيما برنامج "البحر الأبيض المتوسط الأقاليمي MED" وبرنامج "ENI الخاص بالبحر الأبيض المتوسط للتعاون عبر الحدود (ENI-CBC-MED)" من خلال ضمان مشاركة نتائج المشاريع، بقدر ما يكون مناسباً، والتنسيق السليم فيما يتعلق بتحديد مضمون الدعوات إلى المشاريع.

يدرك الوزراء أهمية الأخذ بعين الاعتبار الرسائل الرئيسية التي نقلها مؤتمر أصحاب المصلحة في الاتحاد من أجل المتوسط "نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق وفرص عمل في البحر الأبيض المتوسط " (المنعقد في أثينا في 27 أيار/مايو 2015) إضافةً إلى تنفيذ هذا الإعلان والموافقة على إلحاق قائمة الرسائل الرئيسية بكاملها به (الملحق 1).

يوافق الوزراء على عقد المؤتمر الوزاري المقبل للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق في عام 2018 على أقصى تقدير، **ويدعون** أمانة الاتحاد من أجل المتوسط إلى تقديم تقريرٍ عن المنتدى السنوي للاتحاد من أجل المتوسط حول الاقتصاد الأزرق إلى اجتماع كبار مسؤولي الاتحاد من أجل المتوسط.

يودّ الوزراء التعبير عن امتنانهم العميق لحكومة اليونان على استقبالها الحدث الخاص بأصحاب المصالح حول الاقتصاد الأزرق في أثينا بتاريخ 27 أيار/مايو 2015 وعلى ضيافتها الحميمة، وللأمانة العامة للإتحاد من أجل المتوسط على مساعدتها في عقد هذا الاجتماع.

الملحق 1

رسائل رئيسية من لجان

مؤتمر أصحاب المصالح في الاتحاد من أجل المتوسط

" نحو خارطة طريق للاستثمار الأزرق وفرص عمل في البحر الأبيض المتوسط "

27 أيار/مايو 2015 في أثينا

اللجنة 1A- الشراكات الجديدة للبحوث البحرية والابتكار في منطقة البحر الأبيض المتوسط

1. نقر بأن مفهوم الاقتصاد الأزرق لم يترسخ بصورةٍ وطيدةٍ في كافة بلدان البحر الأبيض المتوسط وأن هذا التفاوت لا بد أن ينعكس على مصادر التمويل، ولا سيما على نشر أدوات الإتحاد الأوروبي ذات الصلة.
2. نقر بالحاجة إلى رصدٍ أكثر تنظيماً وتبادلٍ أسهل لمخرجات أنشطة البحث والابتكار البحرية والملاحية فضلاً عن نشر الابتكار التكنولوجي في البحر الأبيض المتوسط.
3. نقر بأهمية الصناعات ذات الصلة في مرحلةٍ مبكرة، ولا سيما من أجل تطوير التقنيات الحيوية الزرقاء وبالتحديد عند وضع أجندات البحث والابتكار، مما من شأنه المساعدة في تسريع النمو وخلق فرص العمل في الاقتصاد الأزرق، وخصوصاً عندما ترتكز الإجراءات على التجمعات البحرية وحولها، وفي تسهيل مشاركة البلدان الشريكة.
4. ندعو إلى تشكيل شبكة من المجموعات البحرية ضمن برنامج **MED**، بقيادة أصحاب المصالح والصناعات المحلية.
5. ندعو إلى تدريب /إعادة تدريب العلماء والاختصاصيين والفنيين ورجال الأعمال ذوي القدرة على معالجة المشكلات الإيكولوجية والاقتصادية والاجتماعية متعددة الأبعاد، وذلك ضمن منظورٍ شموليٍ يهدف إلى "أعمالٍ [جديدةٍ ومؤهلةٍ] للبحر".
6. دعوة وزراء الاتحاد من أجل المتوسط للنظر في إمكانية إدراج الشركاء الجنوبيين والشرقيين للاتحاد من أجل المتوسط في تنفيذ مبادرة **BLUEMED**.

اللجنة 1B –فرص الأعمال الناشئة القائمة على المعرفة

1. نعترف بالقدرة الكامنة للبيانات المشتركة والمفتوحة وتقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فيما يتعلق بتشجيع الابتكار ودعم الاقتصاد القائم على البيانات، وذلك من خلال تسهيل وضمان توفر البيانات وسهولة الحصول عليها من قبل المستخدمين من القطاع العام والخاص في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط.

2. الاعتراف بالأهمية والقيمة المضافة للمشاريع الجارية التي تنخرط فيها مجموعةٌ واسعةٌ من الجهات الفاعلة كالجامعات والبحوث والحكومات والشركات فضلاً عن الجمهور في جمع البيانات البحرية والملاحية من منصاتٍ متعددة، والعمل على تحسين الوصول إلى هذه البيانات. إن استراتيجية النمو الأزرق قد بدأت بالفعل (من خلال توفير خدمات برنامج كوبرنيكوس و مبادرة الشبكة الأوروبية للرصد البحري والبيانات **EMODNET**) ولكنها بحاجةٍ إلى التسريع.

3. إدراك المنافع التي يمكن أن يعكسها تعزيز الوصول إلى البيانات، جنباً إلى جنب مع مشاركة المعرفة العلمية، على القدرة التنافسية لمجالات النقل البحري وصناعة الموانئ وعلى المعالجة الفعالة للمخاوف البيئية العابرة للحدود في البحر المتوسط فضلاً عن كفاءة الإدارات العامة. وهذا يمكن أن يزيد في الوقت نفسه من معرفتنا حول الأنشطة في البحر ومن فهمنا للبيئة البحرية والنظم البيولوجية. ويجب على شركات الاقتصاد الرقمي أن تصبح أكثر وعياً بتوفر هذه البيانات وأن تَستثمِر في خلق المعرفة الجديدة.
4. ضرورة تعزيز بناء القدرات في البلدان التي تنتمي إلى منطقة الشرق الأوسط من خلال تقديم المساعدة التقنية المناسبة ونقل التكنولوجيا وجمع الأموال من أجل تعزيز النمو والتنمية المستدامة في قطاعات الاقتصاد الأزرق، مع الأخذ في الحسبان في نفس الوقت وبصورةٍ صحيحةٍ أي مخاوف تتعلق بحقوق الملكية الفكرية.
5. نرحب بمركز المعرفة الافتراضي (**VKC**) بمثابته آليةً فعالةً للترويج المنهجي للمبادرات البحرية والملاحية الكثيرة في البحر المتوسط والحث على استضافتها من قبل الاتحاد من أجل المتوسط أو برنامج الأمم المتحدة للبيئة/الخطة العملية للمتوسط (UNEP/MAP) لتوفير التحديثات والاستمرارية.
6. ضرورة إتاحة البيانات من خلال خدمات الإنترنت أو واجهات برمجة التطبيقات التي تدعم الوصول إلى البيانات بين الآلات وتمكن المستخدمين من طلب المجموعات الفرعية المطلوبة من البيانات.
7. فيما يتعلق بفتح وإتاحة البيانات العلمية، يجب اتباع أفضل الممارسات المعروفة لضمان جودة البيانات وموثوقيتها.
8. يجب تشجيع التعاون بين البحوث والصناعة وكذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص بغرض تسريع تسويق البحوث الجارية في مجال استكشاف البيانات وإيجاد منتجاتٍ جديدةٍ بالاستفادة من موارد البيانات البحرية والملاحية.

اللجنة 1C- النفايات البحرية

1. تعرَّف النفايات البحرية بمثابتها إحدى الأولويات الناشئة ضمن الأجندة البيئية ذات النطاق الأوسع وفق ما حدده وناقشه الاجتماع الوزاري للاتحاد من أجل المتوسط عام 2014 وإجراءات المتابعة الخاصة به. ومن وجهة نظر وقائية، تلعب الالتزامات القوية تجاه الاستهلاك والإنتاج المستدامين دوراً محورياً في معالجة هذه المشكلة.
2. إن النفايات البحرية هي إحدى نتائج الاقتصاد الخطي ذي الآثار الاقتصادية الثقيلة، وهي رمز مميز للمجتمع فاقد الكفاءة فيما يتعلق بالموارد. تقدم الخطة الإقليمية حول النفايات البحرية (التي دخلت حيز التنفيذ في تموز/يوليو 2014) إطاراً قانونياً ملزماً للأطراف في اتفاقية برشلونة. كما تشكل الجهود التعاونية متعددةُ التخصصاتِ والمؤسساتِ وأصحابِ المصالح على المستوى الإقليمي، فضلاً عن تحسين أوجه التآزر هناك، حاجةً ملحة.
3. ضرورة تلبية الحاجات وسد الثغرات في البيانات المرتبطة بكميات واتجاهات ومصادر وآثار القمامة البحرية، مع التركيز على وجه الخصوص على البلاستيك/الميكروبلاستيك، ويشمل ذلك الآثار المترتبة على السلسلة الغذائية وصحة الإنسان، وتحديد المناطق الساخنة، وإيجاد/توسيع شبكة وآلية لرصد النفايات البحرية في البحر الأبيض المتوسط، والفهم الأفضل للقدرات الكامنة التي توفرها التدابير المختلفة لمعالجة المشكلة، مع تجنب اتباع النهوج المجتزأة.
4. الحاجة إلى إجراءات لترويج الأنشطة/المشاريع التجريبية ("تدابير لا يندم عليها" للتحقق من الفعالية والتكاليف/المنافع وما إلى ذلك) تهدف إلى تجنب النفايات البحرية وخفضها والتخلص منها في البحر المتوسط، وذلك بما يتماشى مع مؤشرات الخطة الإقليمية الخاصة بالقمامة البحرية، وإشراك مجموعةٍ واسعةٍ من أصحاب المصالح (القطاع الخاص والمجتمع المدني والسلطات الوطنية/المحلية إلخ). يمكن توسيع واجهات العرض الحالية للاقتصاد الدائري والاستدامة لتشمل منطقة البحر المتوسط.

5. ضرورة تعزيز الوعي حول النفايات البحرية والقيام بحملات توعية في منطقة/بلدان البحر الأبيض المتوسط تهدف إلى تعزيز المسؤولية المشتركة لكافة أصحاب المصالح، وإيجاد "وكلاء للتغيير" نحو معالجة القمامة البحرية وآثارها وتلبية الحاجة للوقاية منها.
6. ضرورة إيصال المشكلة: التعامل مع أصحاب المصالح بمثابتهم وكلاء للمعرفة، واتخاذ نهج موجه نحو الحلول والذي يتمتع بنجاحٍ أكبر في التحفيز على العمل.

اللجنة 2A- أدوات الإدارة البحرية

1. وضع رؤية وإطار عمل واضحين من أجل المتوسط.
2. يشكل التعاون عبر الحدود، بما في ذلك وجود منصة ملائمة دافعاً أساسياً.
3. دعوة الدول المتوسطية لاستكشاف القيمة المضافة للاستراتيجية/الاستراتيجيات الممكنة حول حوض البحر، بما في ذلك اتباع نهجٍ موضوعي.
4. يمكن أن تشكل استراتيجيات حوض البحر دافعاً على تعزيز التنسيق على المستوى الوطني، وينبغي أن تأخذ هذه الاستراتيجيات في الحسبان السلامة الوظيفية للهيئات/المنصات القائمة.
5. ثمة حاجة لتعريفٍ و/أو لغةٍ مشتركةٍ حول الاقتصاد الأزرق، ويجب أن يكون واسعاً بما فيه الكفاية لتتيح تمثيل كافة الشركاء بصورةٍ جيدة.
6. دعوة المؤسسات المعنية إلى استكشاف كيفية تطبيق نهج خطة البحر المتوسط للطاقة الشمسية و/أو تكييفها وفق السياقات المختلفة لحوض البحر المتوسط.
7. تصميم بناء القدرات وتبادل المعرفة ونقلها بصورة خاصة ملائمة من أجل تشكيل نقطة انطلاقٍ متماثلة.
8. ينبغي أن يرتكز أي قرارٍ على المعرفة باستخدام أدوات التخطيط الملائمة، كمركز المعرفة الافتراضي.

اللجنة 2B- تقنيات ومهارات جديدة للنقل البحري وطاقة المحيطات والرياح البحرية

1. إعداد استراتيجيات للتكنولوجيا الحديثة في كل بلد، بحيث تشتمل بصورةٍ فعالةٍ على البعد المتعلق بالتعليم البحري.
2. تشجيع البلدان على إنشاء مجتمعات ملاحية أو منصات للتعاون وبالتالي تعزيز التعاون في البحر الأبيض المتوسط.
3. تدريب مشغلي العمليات البرية والبحرية لاحتضان التقنيات الحديثة وتطوير المعدات الجديدة والكفاءات والمهارات المطلوبة.
4. تطوير مؤسسات التعليم البحري الخاصة بالبحر الأبيض المتوسط في مختلف المجالات (غاز النفط المسال والغاز الطبيعي وناقلات النفط وتشغيل الموانئ الذكية وصيانتها).
5. تحسين ظهور وجاذبية المهن البحرية بغية جذب الشباب إلى المجالات الملاحية.

اللجنة 2C- مفاهيم سياحية جديدة لبحرٍ متوسطٍ مستدام

1. تعد السياحة الساحلية والبحرية قطاعاً اقتصادياً هاماً، حيث أنها تشهد تطوراً مطرداً ولكنها تنضوي على إمكانياتٍ هائلة وتحدياتٍ كبيرة.
2. ينبغي أن تشكل الاستدامة على المدى الطويل، وإعطاء الأولوية للنوعية على الكمية الأهداف الرئيسية في هذا السياق.
3. ثمة مشكلاتٌ وتحدياتٌ مشتركةٌ تواجهها كافة بلدان البحر الأبيض المتوسط، وهي تتمثل في كيفية وضع عروضٍ سياحيةٍ جديدةٍ أفضل، وكيفية تقاسم أفضل المنافع، واستخدام التقنيات الحديثة، والتطوير الإضافي للرحلات، والغوص، وسياحة الإبحار وما إلى ذلك.

4. تعد سياحة الرحلات قطاعاً هاماً من السياحة الساحلية، وهي تساهم في إدامة السياحة في شرق البحر الأبيض المتوسط. وتعد الطواقم المحترفة جيدة التدريب مفتاح النجاح في هذه الصدد. وفي الوقت الحاضر، ليس ثمة تنسيق في مجال التدريب والتعليم الخاص بالوظائف البحرية في مجال صناعة الرحلات.
5. ثمة تطوراتٌ واعدةٌ جداً في مجال السياحة الأثرية تحت الماء: حيث يجري في الوقت الحالي التخطيط لإنشاء متحفٍ مبتكرٍ لتراث ما تحت الماء ولعددٍ من المبادرات الخاصة بإنشاء متاحف موضعية في اليونان. حيث تعد هذه المبادرات بدخلٍ إضافي ولكنها تتطلب ضماناتٍ لحماية الآثار من خلال تقنياتٍ من قبيل آلات التصوير تحت الماء.
6. يعد التعاون الإقليميّ شرطاً أساسياً للسياحة المستدامة في البحر المتوسط، وينبغي السعي وراء هذا التعاون من خلال أدواتٍ من قبيل المشاريع المشتركة واستخدام الاستراتيجيات الإقليمية الكلية، والربط البحري...إلخ
7. إنشاء إطارٍ دائمٍ ('المنتدى المتوسطي للرحلات') لتطوير رؤيةٍ وتعزيز مشاركة أصحاب المصالح وتعزيز التعاون الإقليمي.
8. زيادة فاعلية أصحاب المصالح في التعاون الإقليمي.
9. الترويج لعروضٍ سياحيةٍ تشمل الرحلات والغوص والإبحار وغيرها من الأنشطة في البحر المتوسط. وتحسين صورة السياحة المتوسطي. وتطوير مسالك ثقافية ورحلات مشتركة وشبكات للأنشطة البحرية.
10. الاستثمار في بناء القدرات في المناطق التي لا يتوفر فيها قدرٌ كافٍ من المعرفة حول كيفية التنظيم، وكيفية فهم الآثار الناجمة عن منح التراخيص للمراسي البحرية والأنشطة الترفيهية الأخرى ذات الصلة.
11. الاستثمار في التعليم والمهارات البحرية.
12. استخدام أدوات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والتخطيط المكاني للملاحة لكبح التنمية المفرطة للساحل، بحيث يتم احتواء الشواغل البيئية وإيجاد التوازن الصحيح بغية تحقيق سياحةٍ صديقةٍ للبيئة.